

# أسعار الصرف

## مقدمة

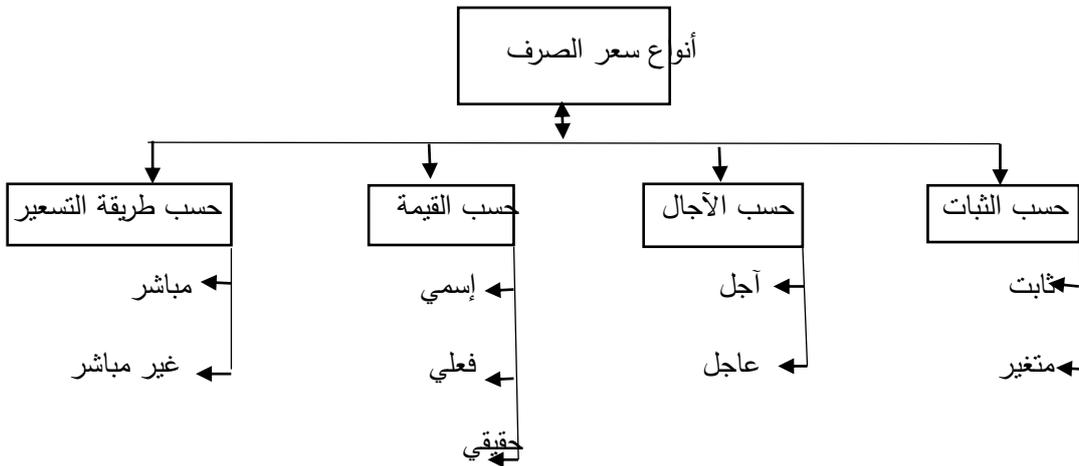
رغم ان النقود تقوم بوظيفة الوسيط في المبادلات وبالتالي تسهل من اجراء المبادلات ما بين مختلف الدول كما هو الحال في داخل الدولة الواحدة، الا انه يوجد فارق هو فرق بين المدفوعات التي تتم بين الدول المختلفة أي المدفوعات الدولية والمدفوعات الداخلية أي التي تتم في داخل الدولة الواحدة، هذا الفرق ناتج من اختلاف العملات بين الدول المختلفة مما يطرح مشكلة محددة تتمثل في معدل المبادلة بين هذه العملات، هذا المعدل الذي اصطلح على تسميته بسعر الصرف، ووجد موضوعا مهما ومركز باقي الاقتصاد الدولي وهو أسعار الصرف.

## 1- تعريف سعر الصرف

سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، او ما نسبة مبادلة عملتين. ويعرف أيضا على انه سعر وحدة العملة الأجنبية بدلالة العملية المحلية، وسعر الصرف ببساطة هو سعر احدى العملتين بلالة الأخرى، وحيث ان هنالك عملتين فان السعر يمكنه ان يعبر عنه بدلالة احدهما او الأخرى، وليس هناك قاعدة عامة لحساب سعر الصرف، والتقليد المعتاد في معظم البلاد هو ان تسعر العملات الأجنبية بدلالة عدد الوحدات من العملة المحلية التي تستلزم للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

## 2- أنواع سعر الصرف

تختلف أنواع سعر الصرف باختلاف معيار التصنيف المعتمد في التفريق حيث نجد:



قبل التفصيل في أنواع سعر الصرف، نشير الى ان عملية الصرف ( عملية المبادلة بين العملات المختلفة من معدل سعر الصرف) تتم بطريقتين أساسيتين هما :

أ- **الصرف اليدوي**: هو الذي تتم عملية المبادلة فيه ما بين وحدات من النقد الوطني لعدد وحدات من النقد الأجنبي يدا بيد ما بين الصراف والمشتري كما يحدد لدى استقبال السائحين في المطار فيستبدلون ما لديهم من نقد اجنبي لقاء العملة الوطنية.

ب- **الصرف المسحوب**: هو الذي تتم عملية المبادلة فيه على أوراق مسحوبة على الخارج تعطي حاملها الحق في تحويلها في الخارج الى نقود اجنبية مثل الكمبيالات المسحوبة على الخارج والحولات المصرفية بانواعها المختلفة، وكذا الأوراق العالمية ( اسهم ، سندات) المقومة بالعملة الأجنبية.

اما بالنسبة لانواع الصرف السالفة الذكر فيقصد بها:

\* **سعر الصرف العاجل ( الفوري)**: يتضمن دفع واستلام الصرف الأجنبي في خلال يومين على ابعد تقرير من يوم إتمام الصفقة، ويتم تحديد في سوق الصرف العاجل.

\* **سعر الصرف الآجل**: ويتعلق الامر بابرام بيع وشراء صرف اجنبي على ان يتم إتمام الصفقة بعد اشهر، 3 اشهر او 6 اشهر من تاريخ ابرامها، مع ملاحظة 3 اشهر هي الأكثر شيوعا لارتباطها بفترة الائتمان التجاري الممنوحة في التجارة الخارجية ( والتجارة بصفة عامة) ويتم تحديد سعر الصرف الآجل في السوق الصرف الآجلة .

\* **سعر الصرف المباشر**: ويقصد به عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية، مثال  
1دج = 0.25 \$

\* **سعر الصرف غير مباشر**: ويقصد به عدد الوحدات من العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية، مثال 1\$ = 4دج

\* **سعر الصرف الثابت**: ويقصد به سعر الصرف الذي لا يتغير ويبقى معدله ثابتا

\* **سعر الصرف المتغير**: يقصد به سعر الصرف الذي تتغير قيمته من لحظة الى أخرى بوجود عوامل تؤثر فيه، ويرتبط النوعان الأخيرين بطبيعة نظام الصرف.

\* **سعر الصرف الاسمي**: يقصد به عدد الوحدات المدفوعة لقاء وحدة من عملة أخرى ويتحدد بتقاطع منحنى عرض و الطلب بين العملتين لحظة زمنية محددة.

\* **سعر الصرف الفعلي**: هو عدد الوحدات المدفوعة او المقبوضة فعليا مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية بعد حذف كل العمولات والخصومات ويعد مؤشرا جيدا عن وزن الدولة في التجارة الخارجية.

\* **سعر الصرف الحقيقي**: ويعبر عن القدرة الشرائية الحقيقية لعملة معينة مقابل عملة أخرى على اعتباراته باخذ عينة الاعتبار تباين معدلات التضخم بين البلدين وبحسب بالعلاقات التالية:

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي × ( مؤشر العام للأسعار في البلد أ / المؤشر العام للأسعار في البلد ب)

### 3- وظائف سعر الصرف:

أ- **الوظيفة القياسية**: يعتمد المنتجون والمستوردون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة) مع السعار العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والاسعار العالمية.

ب- **الوظيفة التطورية**: أي تستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من منطقة ( مناطق ) معينة من خلال تشجيع تلك الصادرات ومن جانب اخر يمكن ان يؤدي سعر الصرف الى الاستغناء او تعطيل فروع صناعية معينة او عنها بالاسترداد التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية في حين يمكن اعتماد سعر صرف ملائم لتشجيع تلك الصادرات وبالتالي يؤثر سعر

الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للاقطار، فعلى سبيل المثال أدى ارتفاع سعر الصرف الدولار ' بالنسبة للين الياباني الى اقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية لانها تظهر لهم اقل ثمنا.

ج- **الوظيفة التوزيعية:** أي ان سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين الدول العالم في شكل مدفوعات اكثر او اقل حسب الحالة ( ارتفاع سعر الصرف او انخفاضه ).

#### 4- **العوامل المؤثرة في سعر الصرف:**

1 - **التضخم:** علاقة عكسية مع سعر الصرف حيث:

ارتفاع التضخم ← ارتفاع أسعار السلع المحلية ← قلة الصادرات ← ارتفاع الواردات ← زيادة عرض العملة الوطنية وقلة الطلب عليها ← انخفاض سعر الصرف ( والعكس صحيح )

2 - **كمية النقود:** علاقة عكسية مع سعر الصرف حيث:

زيادة كمية النقود ← ارتفاع التضخم ← ارتفاع السلع المحلية ← قلة الصادرات ← ارتفاع الواردات ← زيادة العملة الوطنية وقلة الطلب عليها ← انخفاض سعر الصرف ( والعكس صحيح ).

3- **سعر الفائدة:** علاقة طردية مع سعر الصرف حيث:

ارتفاع سعر الفائدة المحلية مقارنة بالأجنبية ← دخول الرأس المال الأجنبي للاستثمار ( السندات ) ← زيادة الطلب على العملة المحلية ← زيادة عرض العملة الأجنبية ← ارتفاع سعر الصرف ( والعكس صحيح ) .

4- **سعر إعادة الخصم:** علاقة طردية مع سعر الصرف حيث:

ارتفاع سعر إعادة الخصم ← ارتفاع سعر الفائدة المحلية مقارنة بالأجنبية ← دخول رأس المال الأجنبي للاستثمار ( السندات ) ← زيادة الطلب على العملة المحلية ← زيادة عرض العملة الأجنبية ← ارتفاع سعر الصرف ( والعكس صحيح ) .

#### 5- **حالة ميزان المدفوعات:**

- **في حالة العجز:** واردات < الصادرات ← زيادة في عرض العملة الوطنية وقلة الطلب عليها ← انخفاض سعر صرفها .

- **في حالة الفائض:** الصادرات > الواردات ← زيادة في طلب العملة الوطنية ← ارتفاع سعر صرفها .

6- **تدخلات البنك المركزي:** يكون بثلاث اليات حسب الغرض وهي:

أ- **عن طريق التأثير على سعر إعادة الخصم ( كما رأينا سابقا )**

ب- **عن طريق عمليات السوق المفتوحة:** أي بيع وشراء العملات الأجنبية حيث:

• إذا أراد زيادة سعر الصرف يتدخل في السوق ببيع العملات الأجنبية مقابل الحصول على العملة الوطنية مما يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الوطنية فيرتفع سعر صرفها .

• إذا أراد خفض سعر الصرف يتدخل كمشتري للعملات الأجنبية مقابل طرح العملة الوطنية مما يزيد في عرضها فيخفض سعر صرفها .

- ج- عن طريق التأثير على نسبة الاحتياطي القانوني: المفروض على البنوك التجارية والذي يؤثر بدوره على قدرة هذه البنوك على خلق الائتمان ( منح القروض ) والعلاقة بين نسبة الاحتياطي القانوني وسعر الصرف علاقة طردية حيث:
- رفع نسبة الاحتياطي القانوني سيخفض من قدرة البنوك على منح القروض وبالتالي ينخفض المعروض النقدي فيرتفع سعر الصرف .
  - تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني سيزيد من قدرة البنوك على منح القروض فيزيد المعروض النقدي فينخفض سعر الصرف
- 7- العوامل غير الاقتصادية: وتتمثل في العوامل السياسية والأمنية والعكسية، فعدم الاستقرار في احد هذه العوامل يؤدي الى تأثير سلبي على سعر الصرف والعكس صحيح.

### 5- سوق الصرف الأجنبي و وظائفه:

سوق الصرف الأجنبي هو الاطار التنظيمي الذي يقوم الافراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية او الصرف الأجنبي، ويتكون سوق الصرف الأجنبي لاي عملة من جميع المواقع حيث تبايع وتشتري مقابل عملات اجنبية أخرى، ويضطلع سوق الصرف بجملة من الوظائف تتمثل في:

- ✓ تحويل الأموال او القوة الشرائية بين الدول
- ✓ تقديم الائتمان للتجارة الخارجية
- ✓ توفير تسهيلات للتغطية والمضاربة

كما يتميز سوق الصرف الأجنبي بجملة من الخصائص المتمثلة في:

- ✓ وسيط لبيع و شراء العملات القومية
- ✓ سوق الصرف ليس بورصة
- ✓ سوق الصرف سوق دولية واحدة
- ✓ سوق الصرف يعمل على مدار 24 ساعة يوميا و لمدة خمسة أيام في الأسبوع

### 6- المتدخلون في سوق الصرف:

- ✓ المتدخلون التقليديون : كالمستوردين و المصدرين، السياح و المستثمرون الذين يستبدلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية ليدفعوا التزاماتهم الدولية بالإضافة الى المضاربين
- ✓ البنوك التجارية : التي تبيع و تشتري العملات الأجنبية للمستخدمين التقليديين
- ✓ سمسرة الصرف الأجنبي : و هم وسطاء يتولون مهمة ترتيب عقد صفقات ما بين البنوك و المستخدمين التقليديين مقابل عمولة.
- ✓ البنك المركزي: يتدخل لتطبيق سياسة الدولة المالية والنقدية اذا استدعت الضرورة

### 7- أنواع سوق الصرف الأجنبي وعمليات كل سوق:

تتميز أسواق الصرف بالتنوع وذلك بتنوع الأسعار المطبقة في عمليات الصرف فنجد سوق الصرف العاجل، سوق الصرف الآجل وسوق صرف المقايضة. ( SWAP )

1- سوق الصرف العاجل:

هو السوق الذي تتم فيه مبادلة العملات فيما بينها بسعر يتحدد عند التعاقد، والتسليم فوراً او بعد يومين على الأكثر، ويطلق على سعر الصرف المتعامل به في هذا السوق بسعر الصرف العاجل : ويمثل سعر الصرف هذا ( العاجل ) الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي.

يسمى هذا السوق كذلك بسوق الصرف نقداً حيث تعكس أسعار السوق نقداً مختلف القوى الاقتصادية المؤثرة في النقد في وقت محدد، حيث تتابع هذه الأسعار بشدة من طرف المحللين والمراقبين.

وتتم في هذه السوق عمليتهما:

- **التحكيم او المراجعة: ( ARBITRAGE )** ويقصد بها شراء العملات في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعها في مكان اخر يكون سعرها فيه اعلى يهدف تحقيق الربح ومثال ذلك اذا كان سعر الين الياباني في نيويورك وبيعه في لندن وتسمى مثل هذه المعاملات بالتحكيم بالصرف الأجنبي غير ان هذه العملية سرعان ماتؤدي الى تحقيق التوازن بين أسعار الصرف في الأسواق والتطور الهائل في الوسائل الاتصال ونقل المعلومات في ما بين هذه المراكز المالية عالمياً والمراجعة لا تلغي إمكانية تغير السعر وانما تساعد في توحيد السعر بجميع أسواق الصرف الدولية، ومن مميزاتا انها لا تحتوي على مخاطر، لان أسعار الصرف تكون معلنة ومعروفة من طرف المتعاملين وتهتم بالاستفادة من التباين في سعر العملة في أسواق متعددة عند نقطة زمنية واحدة
- **عمليات المقاصة:** وهي عمليات تتم في بيت او غرفة للمقاصة لتسوية الصفقات المالية بين أعضاء السوق وتسهيل تدفق الأرصدة والناجمة عن تنفيذ العقود، وتلعب غرفة للمقاصة دور البائع بالنسبة للمشتري ودورالمشتري بالنسبة للبائع وهذا يتطلب من غرفة المقاصة متابعة انتقال العقد من يد الى يد بالبائع والشراء، فعندما يتقدم المشتري الأول يبيع العقد الذي يملكه، تلعب غرفة المقاصة دور المشتري وتدفع له قيمة العقد وفقاً للأسعار الجارية، ثم يتبع ذلك قيام غرفة المقاصة بدور البائع ويحرر عقد بيع جديد باسم المشتري الثاني ويمكن بالسعر الجاري وهكذا ... الخ .

## 2- سوق الصرف الآجل:

هو السوق الذي تتم فيها صفقات النقد الأجنبي شراء العملات في تاريخ آجل محدد وليس على أساس فوري فقط، ولهذا يمكن اعتبار أسعار الصرف الآجلة على انها اتفاق على مبادلة عملة ما بعملة أخرى في المستقبل ، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملات المتبادلة في وقت اجراء العقد وعادة ما يلتقي في هذا السوق كل الذين يبحثون عن تامين تجارتهم الخارجية ضد المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة تقلبات أسعار الصرف.

تتم مجموعة من العمليات في أسواق الصرف الآجلة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1. **المضاربة: (Spéculation)** : ويقصد بها التعاقد على شراء عملة اجنبية بسعر معين وبيعها في موعد آجل بسعر اعلى بناء على توقعاته فحسب وبالتالي فانه من الممكن والمحتمل ان يتعرض المضاربين الى الخسارة الناشئة على فرق في السعر صرف تلك العملة بين فترتين متباعدتين، او بعبارة أخرى اذا توقع المتعاملين في سوق الصرف ان سعر الصرف احدى العملات سيرتفع في المستقبل، في هذه الحالة سيتجه هؤلاء المتعاملين لشراء اكبر كمية ممكنة من هذه العملة وبيعها فيما بعد، عندما يكون سعرها قد ارتفع وبالعكس، أي اذا توقع بعض المتعاملين في سوق النقد الأجنبي ان سعر احدى العملات سينخفض في المستقبل، فانهم يلجئون الى بيع هذه العملة الآن وشراؤها فيما بعد، والاستفادة من فرق السعرين.

وبالتالي يمكن القول ان المضاربة ويكون مقبلا وباحثا عن مخاطر الصرف الأجنبي على امل الحصول على الربح فاذا تحققت نتبآته وتوقعاته حول تغير أسعار الصرف فإنه سيحقق مكاسب واذا لم تتحقق توقعاته فإنه سيخسر، ويطلق عادة على المضاربة الذي تتوقع ارتفاع في قيمة العملة بالمضاربة على الصعود، اما المضارب الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة بالمضارب على الهبوط، والمضاربون عادة هم الافراد والشركات ذات الثروات الكبيرة اكثر منها البنوك.

2. **التغطية:** ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف ، أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف وهو ما يطلق عليه أحيانا بتغطية الوضع المفتوح للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبية دون ان تتضمن هذه العملية تسليم صرف اجنبي ودفع الثمن بالعملة المحلية في الحال وانما هو مجرد اتفاق على بيع وشراء صرف اجنبي عن طريق بنك تجاري في أسواق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال ويتقاضى البنك مقابل ذلك فائدة معينة.

## 8- أنظمة سعر الصرف:

### أ- النظام النقد الدولي في ظل قاعدة الذهب:

بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر باتخاذ بريطانيا لها كقاعدة نقدية ثم لحقت بها بعض الدول الأخرى مثل المانيا، فرنسا، الولايات المتحدة.

وفي ظل قاعدة الذهب قامت كل دولة بتحديد عملها بمقدار من الذهب أي معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب او العكس بسعر رسمي ثابت.

عرف العالم قاعدة الذهب على ثلاثة اشكال توالى حسب الظروف السائدة في العالم هي كالتالي:

1- نظام المسكوكات الذهبية.

2- نظام السبائك الذهبية.

3- نظام قاعدة الصرف الذهب : ويتم تبادل العملات بناء على المعدل بين وزن العملة ( محتواها الذهبي ) مقارنة بالعملية الأخرى.

### ب- نظام الرقابة على الصرف :

لجأت الكثير من الدول نتيجة للحرب العالمية والأزمات الاقتصادية وخاصة فيما بين الحربين وبعد الحرب، إلى فرض رقابة مباشرة على سعر الصرف، وفي ظل هذا النظام تتحقق المساوات بين الصادرات والواردات ، أي بين طالب وعرض الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد قيمة الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال ، فالتوازن في سوق الصرف لا يتحقق في ظل هذا النظام عن طريق حركات الذهب كما في نظام سعر الصرف الثابت ن ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف كما في نظام سعر الصرف النقلب، ولكن عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض، وجوهر نظام الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة، وكذلك هذا النظام يعتمد على الواقع على التمييز الاقتصادي سواء بين الدول او بين السلع .

### ج- نظام بريتون وودز "الاسعار الصرف المستقرة":

في 20 جويلية 1944 ، تم التوقيع على جملة الاتفاقيات في بريتون وودز في الولايات المتحدة الامريكية حيث اجتمع ممثلو الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا بالإضافة الى ممثلي اثني وأربعين دولة أخرى ، و توصلوا الى نظام مصرف بالذهب حيث اصبح للدولار دورا أساسيا في الحفاظ عليه وذلك من خلال تعهد الولايات المتحدة الامريكية بتلبية أي طلب لتحويل الدولار الى

الذهب عند سعر ثابت 35 دولار للأوقية بدون حدود أو قيود اما باقي عملات دول العالم فيتم تثبيت قيمتها بمقابل دولار وبالتبعية تصبح مثبتة في مواجهة الذهب أيضا .

ويمكن تلخيص خصائص هذا النظام في النقاط التالية:

1- ربط أسعار عملات الدول الى الدولار وبالتبعية الى الذهب،

2- أن تلتزم كل دولة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف في حدود 1%.

وارتفاعا وانخفاضا عند سعر التعادل في مواجهة الدولار.

3- يمكن للدول ان تمول عجزها المؤقت في موازين مدفوعاتها باستخدام احتياطياتها الدولية وبلافتراض من صندوق النقد

الدولي ، اما في حالة وجود اختلال هيكلي، أي وجود عجز او فائض بشكل كبير ومستمر في ميزان المدفوعات، فانه

يسمح للدولة بان تغير السعر الاسمي لعملتها في حدود 10% دون اشتراط الموافقة المسبقة للصندوق .

4- استخدام الدول لما لديها من ارصدة دولارية لشراء عملتها المحلية عندما تميل قيمتها للتدهور بأكثر من 1% من سعر

التعادل

5- فرض القيود على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الاجل وذلك لتفادي تاثيرها على نظام أسعار الصرف الثابتة.

في 15 أغسطس 1971، انتهت الولايات المتحدة من جانب واحد قابلية تحويل الدولار الأمريكي للذهب أدى هذا الى نهاية

نظام بريتون وودز واصبح الدولار عملة الزامية، ويعرف هذا باسم صدمة نيكسون، الذي خلق وضع اصبح فيه الدولار الأمريكي

عملة احتياطية تستخدمها الكثير من الدول . في الوقت نفسه، أصبحت الكثير من العملات الثابتة مثل ( الجنيه

الإسترليني) يمكن تعويمها بحرية.

**د-أسعار الصرف المعومة:**

تعويم العملة هو جعل سعر صرف هذه العملة محررا بشكل كامل، بحيث لايتدخل الحكومة او المصرف المركزي في تحديده بشكل

مباشر، وانما يتم افرازه تلقائيا في سوق العملات من خلال الية العرض والطلب التي تسمح بتحديد سعر صرف العملة الوطنية

مقابل عملات الأجنبية.

وتتقلب أسعار صرف العملة العائمة باستمرار مع كل تغيير يشهد العرض والطلب على العملات الأجنبية، حتى انها يمكن ان

تتغير عدة مرات في اليوم الواحد.

**أشكال التعويم:**

**التعويم النقي:** يتم ترك تحديد سعر الصرف لقوى السوق وآلية العرض والطلب بشكل كامل، وتمتتع الدولة عن أي تدخل مباشر او

غير مباشر.

**التعويم المدار:** يتم ترك تحديد سعر الصرف لقوى السوق وآلية العرض والطلب، لكن الدولة تتدخل ( عبر مصرفها المركزي )

حسب الحاجة من اجل توجيه أسعار الصرف في اتجاهات معينة من خلال التأثير في حجم العرض او الطلب على العملات

الأجنبية.

**مخاطر أسعار الصرف ومنها :**

1- المخاطر المالية المرتبطة بتقلبات أسعار قيمة العملة:

ان عملية التقلبات في قيمة العملة المفاجئة في بعض الأحيان تعتبر من اهم المخاطر المرتبطة بأسعار الصرف خاصة في ظل نظام التعويم ( تعويم أسعار الصرف).  
هذه التقلبات تبدأ من يوم فما فوق .

## 2- مخاطر التمويل:

وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على الحصول على الأموال من العملة الأجنبية لتمويل نشاط مصرفي

## 3- المخاطر الائتمانية:

يتعاطم هذا الخطر من عدم قدرة طرف او طرف عقد العقد بالوفاء بالالتزامات الائتمانية بالعملة الصعبة في الوقت المحدد للسداد، وتزيد هذه المخاطر حدة عندما تكون هذه الالتزامات المنتظر استلامها مرتبطة بتسديده التزامات أخرى للبنك ( أي مخصص لتسديد عقود أخرى مثلا ) في نفس الموعد.

4- مخاطر التغيرات القوانين والتشريعات : تحدث بسبب التغير في القوانين التي تضبط وتحكم الصرف في بلدها مما يؤثر على التداول والاسعار والتبديل .

5- مخاطر الأنشطة اليومية: تنشأ هذه المخاطر عن طريق الأنشطة اليومية للبنك للعملة الأجنبية ومن امثلة ذلك :

- ادراج عملة غير مرغوب فيها
- ادراج أسعار صرف خاطئة
- ... الأرصدة بالعملة الأجنبية عن طريق الخطأ لحساب آخر ..... الخ.